

حكم الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة: دراسة تحقيقية

The Legality of Hadith Da'eef: A research study

ساجد محمودⁱ محمد فياضⁱⁱ

Abstract

The Muslims are agreed that the Sunnah of the Prophet Muhammad (S.A.W) is the second of the two divine sources of Islam, after the Glorious Qur'an. The authentic Sunnah is contained within the vast body of Hadith literature. Both the sources are interlinked and obviously the Sunnah is the most reliable explanation of the Holy Quran.

A hadith is composed of two parts: the matn (text) and the isnad (chain of reporters). A text may seem to be logical and reasonable but it needs an authentic isnad with reliable reporters to be acceptable. If a hadith don't have an authentic isnad is called "Da'eef" (Weak) Hadith, but there are different categories of " Hadith Da'eef". That's why occurred strife between Islamic scholars that can a Hadith Da'eef makes a legal source of Islami sharia or not?

In this article we will discuss the different point of views about legality of Hadith Da'eef will be discussed.

Key words: Da'eef, Prophet, Sunnah, Hadith, Holy Quran

التمهيد

السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، وقد ثبت هذا بالقران الكريم، والسنة النبوية، (والآيات والأحاديث كثيرة في هذا الباب)، وكذلك باجماع الأمة، وقد ثبت عن الإمام الشافعي القران أحوج إلى السنة من السنة إلى القران، فيجب

ⁱ المحاضر بقسم الدراسات الاسلامية بجامعة هزارة، مانسهره

ⁱⁱ الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الاسلامية بجامعة هزارة، مانسهره

العمل بالأحاديث النبوية، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شئ غير، بل الفرض الذي على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره.¹

أما بنسبة الأحاديث الضعيفة، فالمحدثون لا يرون الاحتجاج إلا بالحديث الصحيح، وخاصة في الأصول، أي العقائد، وأصول العبادات والمعاملات، وكذلك في الأصول الأحكام العملية (الحلال، والحرام، والمكروه، والمندوب، والمباح)، وكذلك في الأصول الذي أجمعوا عليه.

والأحاديث الضعيفة الشديدة لا يجوز ولا تحل روايته إلا على سبيل القدح، وبيانه للناس.

وأقوال الأئمة حول هذا كثيرة أذكر منها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"الميقل أحد من الأئمة: إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً ومستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع".²

وقال الإمام الترمذي رحمه الله:

كل من روى عنه حديث ممن يتهم ويضعف لغفلة أو لكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به.³

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا.⁴

وقد تكلم العلامة المعلمي رحمه الله على ما ينسب إلى بعض الأئمة من التساهل فقال:

معنى التساهل في عبارة الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة.⁵

أما غير هذا فاختلف العلماء في الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة إلى ثلاثة أقوال:

1- يحتج به مطلقاً، 2- لا يحتج به مطلقاً، 3- يحتج به في الفضائل ولا يحتج به في الأصول والعقائد. أذكره الآن بالتفصيل.

تعريف الحديث الضعيف

الحديث الضعيف مركب من اضافي فنعرف أولا الحديث ثم الضعيف.

تعريف الحديث لغة وإصطلاحاً

الحديث لغة: الجديد وجمعه أحاديث على خلاف القياس⁶، وإصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.⁷

تعريف الضعيف لغة وإصطلاحاً

الضعيف ضد القوي، وقيل: الضعف (بالضم) في الجسد، و (بالفتح) في الرأي والعقل، وقيل: وهما معا جائزان في كل وجه⁸، وقال الأزهري رحمه الله: هما عند جماعة أهل البصرة باللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي⁹. والضعف: حسبي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.¹⁰

عزّف الحديث الضعيف العلماء المتقدمون والمتأخرون بألفاظ مترادفة، فهو عند المتقدمين: يمكن أن نقول عندهم ليس تعريفاً مستقلاً بعنوان حديث الضعيف بل هم يعرفون التعريف الصحيح فينتج منه تعريف الحديث الضعيف.

قال الإمام الشافعي (رحمه الله): ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً:

منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام وإذا أداه بحروفه فلم يبقى وجه يخاف فيه إحالته الحديث حافظاً إذا حدث به من حفظه حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلساً يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه.¹¹

فلو نظرنا إلى التعريف فيعرف ان هذا تعريف للحديث الصحيح، وهذا نفس

التعريف للحديث الصحيح عند المتأخرين.

خلاصة قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

1. أن يكون من حدث به ثقة في دينه، فيه إشارة إلى عدالة الراوي.
2. معروفا بالصدق في حديثه، فيه إشارة إلى ضبط الراوي.
3. عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، فيه إشارة إلى تام الضبط.
4. حافظا إذا حدث به من حفظه حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، فيه إشارة إلى تأكيد الضبط.
5. برياً من أن يكون مدلسا يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، يشير به إلى عدم العلة، والله أعلم.

فيعرف من هذه الشروط كلها تعريف الحديث الضعيف، وهو أنه لو فقد شرطاً من هذه الشروط فيصير الحديث ضعيفاً حينئذ عندهم، والله أعلم.
وذكر الخطيب البغدادي عن الذهلي تعريف الحديث الضعيف:

قال محمد بن يحيى الذهلي:

ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح.¹²

وقال يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي:

لا يكتب الخبر عن النبي صلى الله عليه و سلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه و سلم بهذه الصفة ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح فإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه و سلم بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفته.¹³

فيفهم من هذه التعريفات للحديث الصحيح، تعريف الحديث الضعيف وهو أن يوجد الإنقطاع أو رجل مجهول أو مجروح في السند فهذا يكون حديثاً ضعيفاً، وهذا تعريفه عند المتقدمين. والله أعلم.

قسم الإمام مسلم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام في مقدمة صحيحه حيث قال:

إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس ((أحاديث تداولها أهل الاستقامة والإتقان وأحاديث رواها ضعفاء لم يبلغ ضعفهم إلى حد أن يترك، وأحاديث تناقلها قوم متكون)).¹⁴
فقوله: "وأحاديث تناقلها قوم متكون" فيه إشارة إلى حديث الضعيف.

أما تعريف الحديث الضعيف عند المتأخريين

قال ابن الصلاح رحمه الله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف.¹⁵
وقد تابعه على ذلك جماعة من الأئمة كالإمام النووي،¹⁶ وابن جماعة،¹⁷ وابن كثير،¹⁸ وابن الملتن،¹⁹ وأبي الحسن الجرجاني،²⁰ رحمهم الله.
لكن قال الإمام السخاوي رحمه الله في تعريفه: ولا إحتياج لضم الصحيح إليه فإنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر.²¹

قال العراقي رحمه الله: وقول ابن الصلاح: وما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن". فذكر الصحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر.²²

وقد حاول الإمام الزركشي-رحمه الله-الجواب عن صنيع ابن الصلاح فقال عقب حكايته الاعتراض السابق: وهو عجيب، لأن مقام التعريف يقتضى ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح لا يسمى حسناً، فالترديد متعين، ونظيره قول النحوي: بعد تعريف الإسم والفعل "الحرف ما لم يقبل شيئاً من علامات الإسم ولا علامات الفعل، ثم لو عكس هذا الاعتراض فقليل: لا حاجة لذكر الحسن، بناء على أنه ليس ثم غير قسمين: صحيح وضعيف- كما سبق عن الجمهور- لكان أقرب.²³

واعترض الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا الجواب، وأكد أن تعريف ابن الصلاح رحمه الله معترض، وقال: التنظير غير مطابق.²⁴

وللحافظ تعريف مختصر للحديث الضعيف، وذلك في قوله: ولو عبر ابن الصلاح بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لكان أسلم من الاعتراض

فخلاصة ذلك: أن تعريف الحديث الضعيف عند المتقدمين والمتأخرين ألفاظ

مترادفه.

صفات القبول

صفات القبول عند أهل الحديث بينها الحافظ العراقي بقوله: وشروط القبول

هي شروط الصحيح والحسن وهي ستة:

- 1- إتصال السند حيث لم ينجس المرسل بما يؤكد.
- 2- عدالة الرجال.
- 3- والسلامة من كثرة الخطاء والغفلة.
- 4- وبجي الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته، وليس متهماً كثير الغلط.
- 5- والسلامة من الشذوذ.
- 6- والسلامة من العلة القادحة²⁶. مثال لشروط القبول:

مأخرجه البخاري في صحيحه²⁷:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ
مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ
بِالطُّورِ.

فهذا الحديث صحيح لأن:

أ- سنده متصل: "إذ أن كل راوٍ من رواه سمعه من شيخه. وأما عن²⁸ مالك وابن شهاب
وابن جبر فمحمولة على الاتصال، لأنه غير مُدَلِّسِينَ.

ب- ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:
عبد الله بن يوسف: ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ.²⁹

مالك بن أنس: إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها

مالك عن نافع عن ابن عمر.³⁰

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري: فقيه حافظ متقن على جلالته وإتقانه.³¹

محمد بن جبير: ثقة عارف بالنسب.³²

جُبَيْر بن مُطْعِم: صحابي عارف بالأنساب.³³

ج-ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

د-ولأنه ليس فيه علة من العلل.

أقسام حديث الضعيف

حديث الضعيف له أنواع كثيرة وأنواعها الرئيسية ثلاثة:

1. الضعيف ضعفاً يسيراً، وهو أنواع كثيرة منها: المدلس، المرسل، المنقطع، المعلق، المعضل، العلة، الشاذ والمقلوب.³⁴
2. الضعيف ضعفاً شديداً وهو أنواع منها: المنكر والمتروك.
3. الموضوع. وهذا شر أنواع الضعيف.³⁵

الإحتجاج بالأحاديث الضعيفة

المبحث الأول: يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً

يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً.

وعزى هذا إلى أبي داود والإمام أحمد،³⁶ وأبو حاتم الرازي،³⁷ ويقولون: وضعف الحديث أولى من الرأي والقياس، وهذا محمول على الضعيف غير شديد الضعف ولا موضوع.

وقال علي بن نايف الشحود:

ويظهر هذا لنا جلياً من خلال سنن أبي داود ومسنن الإمام أحمد، ففيهما الصحيح والحسن والضعيف، بل الواهي أحياناً.³⁸

وأجيب عن هذا بأقوال:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

من نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان فيعرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديثين قسم إلى نوعين: صحيح وضعيف .
والضعيف عن دهمي تقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به وإلى ضعيف

ويؤيد هذا ما قاله ابن رجب في شرح علل الترمذي: وأكثر ما كان الأئمة

المتقدمون يقولون في الحديث:

إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر، وموضوع، وباطل، وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن.⁴⁰

وقال ابن القيم موضحاً رأي الإمام أحمد وغيره:

"الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس.⁴¹

المبحث الثاني: لا يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً

لا يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً لا في الأصول ولا في الفضائل والمواعظ.

هذا المذهب حكاه ابن سيد الناس عن الإمام يحيى بن معين، وإلي هذه

بأبويكرابن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم لما عرفناهم لشروطهما للصحيح، وهو مذهب ابن حزم الظاهري⁴²، والشهاب الخفاجي والجلال الدواني⁴³، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاکر والعلامة الألباني⁴⁴ رحمهم الله تعالى وغيرهم.

وقال الإمام مسلم رحمه الله: في مقدمة «صحيحه»:

«إعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين: أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع...».

وقال رحمه الله بعدما ذكر وجوب الكشف عن معايب الرواة قال:
«وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا
بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي
بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب.
فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من
قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان أثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام
المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها،
ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها... إلخ».⁴⁵

قال ابن رجب رحمه الله:

«وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا يروي أحاديث الترغيب
إلا عن تروى عنه الأحكام»⁴⁶، وهذا ظاهر كلام ابن حبان رحمه الله في
كتابه فإنه أوجب في المقدمة لمن يروي الحديث - التمييز بين الصحيح
والسقيم ولم يفرق بين ما كان في فضائل الأعمال وبين ما كان في الأحكام.⁴⁷
وقال ابن تيمية رحمه الله:

"الميل أحسن الأئمة: إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً ومستحباً حديث ضعيف،
ومن قال هذا فقد خالف الإجماع".⁴⁸

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله:

«وهكذا لا يسوغ أن يقول: قال رسول الله، لما لا يعلم صحته ولا ثقة رواته،
بل إذا رأي أي حديث كان في أي كتاب، يقول: «لقوله صلى الله عليه وسلم
»، أو: «لنا قوله صلى الله عليه وسلم»، وهذا خطر عظيم، وشهادة على
الرسول بما لا يعلم الشاهد». ⁴⁹

وقال د. ماهر ياسين الفحل:

والظاهر والأحوط أن الضعيف لا يعمل به مطلقاً.⁵⁰

**المبحث الثالث: يحتج به في الفضائل والمواعظ ولا يحتج به في الأصول والعقائد
بشروط**

المذهب الثالث يحتج بالأحاديث الضعيفة في الفضائل والمواعظ، ولا يحتج

بالأحاديث الضعيفة في الأصول والعقائد، بشروط:

قال الإمام أحمد رحمه الله:

"أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيء شيء فيه حكم".⁵¹

قول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله:

" أنه كان يقول إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال".⁵²

وقال سفیان الثوري رحمه الله:

خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا ممن يعرف الزيادة فيه من النقص.⁵³

وقال سفیان بن عيينة رحمه الله:

لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة وسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.⁵⁴

وقال ابن عبد البر رحمه الله:

أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتج به وقال الحاكم سمعت أبا زكريا الغبري يقول الخبر إذا ورد لم يجرم حالاً ولم يجل حراماً ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسهل في روايته.⁵⁵

وقال النووي رحمه الله:

«قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً».⁵⁶

وقال رحمه الله:

«اتفق العلماء على جواز العلم بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال».⁵⁷

وقال السيوطي:

(ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد) الضعيفة (ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى) وما يجوز ويستحيل عليه وتفسير كلامه (والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما) وذلك كالقصاص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرها (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام).⁵⁸

فأقوال هذه الأئمة كلها تدل على العمل بالحديث الضعيف، ولكن لا بد أن

نلاحظ فيه أمراً مهماً، أولاً لهم شروط تدل على عدم العمل بالحديث الضعيف الذي عليه مصطلحنا، والثاني أنهم ما كانوا يريدون من الحديث الضعيف، ضعفه مطلقاً، بل كانوا يقسمونه إلى قسمين: الضعيف، والآخر، الحسن في مصطلحنا نحن، فهذا هو القول الذي يقول به المتأخرون كذلك فلا مخالفة بين المتقدمين والمتأخرين عندئذ. وقد ذكروا له شروطاً:

أما الشروط

ذكر الحافظ ابن حجر له ثلاثة شروط أحدها أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، نقل العلائي الإتفاق عليه، الثاني أن يندرج تحت أصل معمول به الثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الإحتياط)).⁵⁹

وقد إستنبط الدكتور ماهر ياسين فحل من هذه العبارة شروطاً وقسمها إلى

خمسة:

أولاً: أن لا يكون في الأحكام.

ثانياً: أن لا يكون في العقائد.

ثالثاً: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

رابعاً: أن يندرج تحت أصل معمول.

خامساً: أن لا يُعتَقَد عند العمل ثبوته، بل يعتقد الإحتياط.⁶⁰

خلاصة الأقوال

ينتج من جميع ما سبق أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف. أما الحديث شديد الضعف، أو الموضوع فليس موضوع بحثنا، لأنه لا أحد يختلف في عدم الاحتجاج به. وكذلك في الأصول (العقائد، والعبادات، والمعاملات، وأصول الأحكام العملية). أما في غير ذلك فاختلف العلماء فيه إلا أنه إختلاف في المصطلح، لأنهم ما كانوا يريدون من الحديث الضعيف، ضعفه مطلقاً، بل كانوا يقسمونه إلى قسمين: الضعيف، والآخر،

تهذيب الأفكار: المجلد 2، العدد 2 حكم الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة يوليو-ديسمبر 2015م
الحسن في مصطلحنا نحن، فهذا هو القول الذي يقول به المتأخرون كذلك فلا مخالفة بين
المتقدمين والمتأخرين عندئذ. وكذلك ذكروا شروطا تدل على عدم الاحتجاج بالأحاديث
الضعيفة. وأوصي نفسي والمسلمون أنه يجب عليهم وخاصة على كل عالم وخطيب
وواعظ وغيرهم أن لا يحدثوا الناس إلا بما عرف مخرجه وصحته، وإلا، فلهم حظ وافر من
أحاديث الوعيد الثابتة عن النبي في تحريم الكذب عليه.

الهوامش

- 1 محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة: 330، دار الكتب العلمية بيروت
- 2 أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی أبو العباس، مجموع الفتاوى 1: 251، مكتبة دار الوفاء
- 3 زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن رجب الحنبلي، علل
الترمذي مع شرحه لابن رجب 1: 126، مكتبة الرشد، الرياض
- 4 أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، المراسيل لابن أبي حاتم: 7، دار
الكتب العلمية بيروت
- 5 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة: 87-88، دار الكتب العلمية بيروت
- 6 أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة 2: 68، دار إحياء التراث العربي-بيروت -
2001م
- 7 شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث 1: 10، دار الكتب العلمية -
لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ
- 8 لسان العرب، ابن منظور 9: 203، مادة: (ضعف) دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى
- 9 تهذيب اللغة 1: 152
- 10 دكتور محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث: 62، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض
- 11 الرسالة: 370
- 12 ذكره بإسناده إليه "الكفاية في علم الرواية" 1: 20
- 13 المصدر السابق
- 14 مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، مقدمة الصحيح المسلم 1: 50، دار
إحياء التراث العربي-بيروت

15 أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ، مقدمة ابن الصلاح :6، مكتبة الفارابي الطبعة: الأولى 1984م

16 كتاب ارشاد طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق 1: 153

17 المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوي: 38

18 أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث: 37، دار الكتب العلمية بيروت

19 الشيخ عمر بن علي، التذكرة فى علوم الحديث :15، دار صادر - بيروت

20 علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المختصر فى اصول الحديث :47، المكتبة العلمية - المدينة المنورة

21 فتح المغيـث شرح ألفية الحديث 1: 96

22 الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة 1: 58 دار صادر - بيروت

23 أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح 2: 496، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م

24 انظر: النكت على ابن الصلاح 1: 491

25 المصدر السابق 1: 492

26 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ألفية العراقي: 1: 112، دار صادر - بيروت

27 محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري 1: 265، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ - 1987م

28 العنعنة : رواية الحديث عن الشيخ بلفظ " عن " .

29 أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تقريب التهذيب 1: 330، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى ، 1406 هـ - 1986م،

30 تقريب التهذيب 1: 516

31 تقريب التهذيب 1: 506

32 تقريب التهذيب 1: 471

33 تقريب التهذيب 1: 138

34 العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث: 108-165، دار الكتب العلمية بيروت

35 والموضوع هو الكذب المختلق الموضوع على النبي صلى الله عليه وسلم، انظر مقدمة ابن الصلاح: 1: 18

36 قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 70

37 قال عبدالرحمن: سئل ابي عنه فقال: لم يرو عنه غير أبي ذئب وليس هذا اسناد تقوم به الحجة يعنى الحديث الذى يروى مغلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: ان الخراج بالضمان غيرانى اقول به لانه اصلح من اراء الرجال [الجرح والتعديل: 8: 347]

38 علي بن نايف الشحود، الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف: 1: 12، دار ابن كثير- بيروت

39 مجموع الفتاوى: 1: 250

40 شرح علل الترمذي لابن رجب: 1: 210

41 محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين: 1: 31-32، دار الجيل - بيروت ، 1973م

42 ذكر جمال الدين القاسمي هذا وقال: والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً يدل عليه شرط البخاري في صحيحة وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف كما أسلفناه وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئاً منه وهذا مذهب ابن حرم رحمه الله أيضاً حيث قال في الملل والنحل ((ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة حتى يبلغ إلى النبي إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء)) انتهى قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 70

43 قال السخاوي: ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل القرية إذا روى حديثاً ضعيفاً قال حدثنا فلان مع البراءة من عهدته وربما قال هو والبيهقي إن صح الخبر وهذا التساهل والتشديد منقول عن ابن مهدي عبد الرحمن وغير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك والسفياين بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كاملة والخطيب في كفايته لذلك. بابا. فتح المغيث: 1: 288

44 فإن من العلماء من لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا لا في الأحكام ولا في الفضائل وقد حكى ذلك ابن سيد الناس في (عيون الأثر) عن يحيى بن معين ونسبه في (فتح المغيب) لأبي بكر بن العربي . قال العلامة جمال الدين القاسمي في (قواعد التحديث في مصطلح الحديث): (والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا يدل عليه شرط البخاري في (صحيحه) وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف المتفق على ضعفه كما أسلفنا. وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضا حيث قال في (الملل والنحل) الثمر المستطاب، 1: 218

45 مقدمة صحيح مسلم 1: 12

46 شرح علل الترمذي 1: 373

47 أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المجروحين 6: 1-7، 25 دار الوعي - حلب

48 مجموع الفتاوى 1: 251

49 محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة 1: 20، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

50 ماهر ياسين الفحل، محاضرات في علوم الحديث 1: 14

51 الكفاية في علم الرواية 1: 134

52 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي 2: 91، رقم

الحديث 1267، مكتبة المعارف-الرياض، 1403

53 الجامع لأخلاق الراوي 2: 91 ، رقم الحديث 1266

54 الكفاية في علم الرواية 1: 134

55 فتح المغيب 1: 288

56 يحيى بن شرف النووي، الأذكار النووية 1: 82

57 «مقدمة الأربعين النووية».

58 عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي 1: 298، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض

59 قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 72

60 محاضرات في علوم الحديث: 13